

انت طالق كيف شئت تقع الواحدة قبل المشيئة لان كلمة انما تدل
على تفويض الاحوال والصفات دون الاصل اشار به الى بطلان المشيئة لو
كانت غير موصوفة لانها باقية الى عدة واما فير فالحمل باق بعد
الطلاق فصح التفويض ويبقى الفضل في الوصف الى الزائد على اصل
الطلاق من كونه بائنا والقدرة بالرغوى الثلاث وانما قيد نائب لان
لا تملك ان تطلق شئين ولو نواها لان المفوض لا يملك بهذه الصيغة
وان نواها وانما ملكة الثلاث مع انه لا يملك ايقاعا بان طالق ولو فوى
بسبب التفويض وهو فرد اعتباري فصحت ارادته والمشيئة غير كمال
مفوضا اليها أي في المجلس لا مطلقا بشرطية الرفع فان خالف
ايقاع ما نوى لغا ايقاعه ومانواه وبقي اصل الطلاق فلا بد من اعتبارها
وفائدة التفويض اليها استقلالها عند عدم نية الاطلاق فان المفوض
اليها الوصف وهو متنوع بين البيوتنة والعدد فيحتاج الى نية التعيين
احدهما وان يرفع ما رجح في الزيادة من رقاية الطحاوي انه لا يحتاج الى
النية كما في التفسير قيدنا الصورة بان طالق لانه لو قال طلق نفسك
كيف شئت فانه يتعلق الاصل والوصف اتفاقا لان تفويض الاصل
اليها ليس من كلمة كيف وانما هو من لفظ طلق وكيف تفيد تفويض
الاوصاف كذا في التلويح وقاله لم يقبل الاشارة اي ما لا يكون
من

107 من قبيل المحسوسات كالتصرفات الشرعية من الطلاق والعتاق والبيع
والنكاح وغيرها فحالها ووصف بمنزلة اصله اي حاله واصله سواء
فالحال والوصف مترادفان لان وجوده لما لم يكن محسوسا كان معرفة
وجوده باشاره ووصافه فانفردت موقفة بثبوتها الى معرفة اثره ووصف
لثبوت الملك في البيع والحمل بالنكاح والوصف ايضا فقصر الى الاصل
فاستويا فيتعلق الاصل بتعلقه الى الوصف فلا يقع شي من مالم تشافاذا
شاءت في المجلس بالتقريب كما قال ابو حنيفة كذا في التلويح ثم علم ان في
عبارة ساجد الان الوصف مفوضا اليها اتفاقا وانما الخلاف في تفويض
الأصل وان كان الوصف مثل الاصل والأصل غير مفوض عند الامام كان
الوصف كذلك فالاولى ان يحمل على القلب لقوله فيتعلق الاصل بتعلق
كذا في التلويح فالاصل فاصلة بمنزلة وصف وقد يقال انها جعلت تفويض
الاصل اصل بسبب تفويض الوصف على طريقته قوله تعالى انما البيع مثل الربا
واجاب في التلويح عن قاعدتهما بعدم صحتهما لان صحتهما استلزم استثناء
الفاسد على مذهبهما واللازم باطل وبيان الملازمة ان الفاسد مشروع
باصله دون وصفه والبيع مما لا يقبل الاشارة له فقد خالف الاصل ما
في البيع الفاسد وخالفه ابو يوسف في الصلاة فقال ان ابطال وصفه لا يبطل
اصلا وفاق الامام وجرى محمد على اصله في ابطال الاصل وخالفه اصلا ما